وقد نص البيان على أن تحقيق هذه النقاط سيضمن انضمام الشعب الجزائري بإخلاص إلى الصراع من أجل الحرية، ووقع على البيان كل من حزب الشعب وجمعية العلماء، بالإضافة إلى المنتخبين بتاريخ 10 فبراير 1943.

وفي يوم 31 مارس من نفس السنة، تم تسليم نص البيان إلى الحاكم العام مارسيل بيرتون، وفي اليوم الموالي تم تبليغه إلى كل من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وروسيا، وأرسلت نسخة منه إلى لندن، وإلى الجنرال "ديغول" وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة[1].

وعندما أحس الفرنسيون بخطورة اللهجة التي استعملها الجزائريون، وأدركوا أهمية المطالب التي يطالبونهم بها، فتظاهروا بقبول البيان من حيث المبدأ وطلبوا من الوفد "خطة عمل" للإصلاح، وقد يعود ذلك إلى الرغبة في كسب الوقت من طرف فرنسا والحلفاء، لأن سنة 1943 ما زال الظرف حرجا، وعلى كل حال، عاد عباس ورفاقه، وصاغوا خطة عمل أو ملحق للبيان كما أشار إليه الفرنسيون الذي قدم إليهم في 26 مايو من نفس السنة، وقدمت نسخة منه إلى ديغول في 10 جوان، وتناول الملحق نفس النقاط التي تضمنها البيان[2]، والملحق تضمن فصلين، أما الأول تضمن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب، وأما الثاني فقد احتوى الإصلاحات العاجلة، منها تحويل الحكومة العامة إلى حكومة الجزائر، وتتألف من وزراء بعد متساو بين الفرنسيين والجزائريين، وكذلك المساواة أمام ضريبة الدم وذلك بإلغاء نظام التجنيد بصفة أهلي، وتحقيق المساواة في الامتيازات والمكفآت، ورفع العلم الجزائري في الفرق العسكرية الجزائرية من أجل رفع معنوياتها[3].

وما يلاحظ على هذا البيان وملحقه أنهما وثيقة تحتوي على خليط من المطالب السابقة لحزب الشعب، والعلماء، والنخبة، وإذا كان البيان قد تناول القضايا بصفة عامة، فإن الملحق قد لامس جوهر المشكل، ولكنه من وجهة نظر النخبة، ومع ذلك فقد تضمن كلاهما أرضية جديدة للحركة الوطنية.

---

[1] - فرحات عباس، مصدر سابق، ص 117.
[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج3، مرجع سابق، ص 207.
[3] - فرحات عباس، مصدر سابق، ص ص 117- 119.